

بحسب صحيفة لندنية... الإمارات تودع مهاجراً مغربياً مصحة نفسية إثر مطالبته بحقوق عمالية



أقدمت السلطات الإماراتية على إيداع المهاجر المغربي، عبد الحي النجاري، مصحة نفسية منذ مطلع كانون الثاني/يناير الجاري، وذلك بعد نشره لعدة فيديوهات على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" يفضح فيها الأوضاع المزرية التي يعيشها حراس الأمن بإحدى الشركات الأمنية الإماراتية، تفاعل معها العديد من نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي على حد زعم صحيفة "عربي 21" اللندنية. .

وفي تصريح للصحيفة أكد شقيق النجاري، لقمان، أن أخاه "يُعامل في المصحة النفسية معاملة حاطة بالكرامة، ويجبر على تناول الأدوية التي أثرت على صحته".

وعن حيثيات توجه عبد الحي للإمارات وبداية معاناته هناك، قال لقمان، إن أخاه "توجه لدولة الإمارات العربية المتحدة بواسطة عقد عمل تم توقيعه في المغرب تضمن العمل لمدة 8 ساعات يومياً بالإضافة إلى أجر محدد وسكن

لائق، غير أن عبد الحي تفاجأ عند وصوله للإمارات بأنه ملزم بالعمل لـ 12 ساعة دون انقطاع، وتعويض شهري أقل مما وقع عليه بالمغرب".

ولفت لقمان أن شقيقه عبد الحي يعمل كحارس أمن، تفاجأ عند وصوله للإمارات بإسكانه في مجمع سكني مخصص للعمال يسمى icad¹، حيث ينام في الغرفة الواحدة 10 أشخاص، في ظروف صعبة جداً زادت الحشرات والصراصير والبق والروائح العفنة والطعام الفاسد بالمسكن من شدة معاناته.

وأكد لقمان أنه بعد التحايل الذي تعرض له شقيقه عبد الحي "قام بتسجيل فيديو عن الظلم الذي يتعرض له حراس الأمن الخاص في الإمارات، الأمر الذي دفع بكفيله بالإمارات وهي شركة تدعى "سبارك للخدمات الأمنية" إلى إيقافه عن العمل بتهمة التشهير، كما أقدمت على إيقاف راتبه كلياً منذ 17 شهراً ولم يتركوا له حتى ما يأكله".

وأوضح المصدر ذاته أن عبد الحي بات يعيش فقط على مساعدات بعض المحسنين والديون التي اقترضها منهم، مشيراً إلى أن شقيقه عليه ديون تفوق 18 مليون سنتيم، مضيفاً أن الضحية قام برفع دعوى قضائية ضد الشركة بالإمارات غير أن الشركة ترفض الحضور للمحكمة مما جعل ملفه يتأجل كل حين.

وتابع: "ولم تكتف الشركة بهذا الظلم في حق الأخ الطيب المناضل لأجل الكرامة. بل تعدى الأمر إلى عدم حضور ممثل الشركة عمداً إلى جلسات المحكمة كي يتعذب أكثر ويكون عبرة لكل العمال الذين فكروا مجرد تفكير في المجاهرة بالاستعباد الذي تمارسه عليهم شركات الأمن الخاصة".

وأكد أن جواز سفر شقيقه "محجوز لدى الشرطة، وبالتالي فهو ممنوع قانونياً من السفر، والشركة ترفض ضمانه لاستخراج جواز سفره لتجديد بطاقة هويته، وممنوع كلياً من مزاوله عمل آخر يسترزق به كي لا يسرق ما يأكل"، مضيفاً أن والدته وجهت قبل وفاتها نداءً إلى رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد غير أن نداءها لم يجد أذناً صاغية.

وانتقد لقمان التعامل السلبي لسفير المغرب بأبو ظبي مع قضية شقيقه، لافتاً إلى أنه لم يعر شكاياته المتتالية أي اهتمام.

وقال لقمان إن عبد الحي كان يناضل من أجل تخفيض ساعات العمل من 12 ساعة يومياً إلى 8 ساعات التي وقع عليها العقد في المغرب، كما طالب بزيادة الراتب وبتيسير استقدام الزوجة لحراس الأمن المتزوجين، واستقلالية المراض وغرفة نوم، وغيرها من المطالب الإنسانية التي كان من السهل على الشركة الاستجابة لها إلا أنها تعنتت وعاقبته لمطالبته بحقوقه المشروعة.

ودعا لقمان في الختام وزارة الخارجية المغربية إلى التدخل العاجل لإنقاذ أخيه وترحيله إلى وطنه في أقرب وقت ممكن حفاظاً على حياته، كما طالب الهيئات الحقوقية الوطنية والدولية بالتكفل بملفه والدفاع عنه للضغط على السلطات الإماراتية لإطلاق سراحه.

وكان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان قال إن مؤشرات "حقوق العمال والعبودية الحديثة" المعروفة عالمياً تصنف الإمارات بشكل سلبي، داعياً السلطات الإماراتية إلى ضرورة تبني إستراتيجية إصلاحية وسياسات فعالة لحماية حقوق العمال.

وأضاف المرصد -الذي يتخذ من جنيف مقراً رئيساً له- أن البيان الذي تحدث عن وجود تقدم كبير أحرزته الإمارات في مجال تحسين وتوسيع اللوائح المنظمة للعمل وحماية العمالة المتعاقدة يخالف الحقيقة.

وانتقد المرصد في بيان له "نظام الكفالة" المقيدة والذي يتعرض العمال بموجبه للاستغلال والمعاملة السيئة من قبل صاحب العمل، مستنكراً تدني أجور العمال مقابل غلاء المعيشة، وسوء أوضاع المساكن هناك.